الأمم المتحدة

E/2012/L.10*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
6 July 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

مشروع الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٢ الصادر عن الجزء الرفيع المستوى، المقدم من الرئيس

تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

نحن، وزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وقد نظرنا في موضوع الجزء الرفيع المستوى، ”تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“،

وإذ نؤكد من جديد الالتزامات المتعلقة بتعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق التي أخذناها على عاتقنا في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢.

100712 060712 12-40744 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإذ نعرب عن امتناننا لحكومة قطر وشعبها لاستضافة المؤتمر،

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، وإذ نعرب عن امتناننا لحكومة البرازيل وشعبها لاستضافة المؤتمر،

وإذ تشير كذلك إلى عقد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المؤتمر الثالث للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في شانغهاي، الصين، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ تتطلع إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى عن المسائل المتعلقة بتوفير العمل اللائق الذي سيُعقد في موسكو يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تؤكد من جديد التصميم على جعل هدفي تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، هدفا محوريا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وفي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، جزءا من جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ نشدد على أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي الواسع النطاق والشامل، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل اللائق،

وإذ تشير إلى الفقرة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المتعلقة بالحق في العمل، وفي حرية اختيار العمل، وفي شروط العمل العادلة والمرضية، وفي الحماية من البطالة، وإذ نؤكد من جديد الالتزامات والواجبات الدولية الواقعة على عاتق الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى معايير العمل المتفق عليها دوليا التي وضعتها منظمة العمل الدولية، وكافة حقوق الإنسان، وخصوصاً الحق في التنمية،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، ضمن تدابير أخرى،

وإذ تذكر بإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعة الإعلان،

وإذ تؤكد من جديد الدور القيادي الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار ارتفاع البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في صفوف الشباب،

وإذ تقرّ بضرورة تعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، بما في ذلك لمعالجة أوجه القصور في هياكلها الأساسية،

وإذ تقرّ أيضاً بمساهمة منتدى الشباب الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢ في نيويورك، في مداولات المجلس بشأن القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق،

وإذ تقرّ كذلك بمساهمات وتوصيات الاجتماعات التحضيرية الإقليمية المتعلقة بالاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢،

تعتمد الإعلان التالي:

١ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء الآثار السلبية المستمرة، وبخاصة في مجال التنمية، للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إدراكاً منا بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة حرجة محفوفة بمخاطر هبوط كبيرة تشمل اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية وتفشي ضائقات المالية العامة التي تهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، ونؤكد ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي وضرورة مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق.

٢ - **تُقرّ** بأن العالم يواجه تحديات اجتماعية وبيئية واقتصادية خطيرة، وأنه لا يزال من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المطردين والشاملين والمنصفين. ونؤكد من جديد العزم على اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - **نسلِّم** بأن الناس هم محور التنمية المستدامة ونحن، في هذا الصدد، نسعى إلى بناء عالم عادل ومنصف وشامل للجميع، ونلتزم بالعمل سويا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما يعود بالنفع على الناس كافة.

٤ - **نُقرّ** بالحاجة إلى مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة من خلال تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات المتبادلة بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها جميعا.

٥ - **نشير** إلى التصميم على اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك فإننا نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات التي لا تزال قائمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة. ونؤكد من جديد تصميمنا على معالجة محوري مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهما الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٦ - **نؤكد** أن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف ضروري بهدف تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة ولكنه غير كاف، وأن النمو ينبغي أن يمكّن الجميع، ولا سيما الفقراء، من المشاركة في الفرص الاقتصادية والاستفادة منها، وأن يفضي إلى إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل، وأن تواكبه سياسات اجتماعية فعالة تكمله.

٧ - **ندعو** إلى مضاعفة الجهود من أجل تعزيز التنسيق على جميع المستويات، بهدف تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وحفز الاستثمار في القدرات الإنتاجية، والمساعدة في انطلاق الأعمال ونموها، ودعم فرص توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

٨ - **نؤيد** الجهود المستمرة الرامية إلى وضع العمالة المنتجة في صميم الإجراءات الهادفة إلى استعادة النمو وتعزيز انتعاش يتسم بوفرة فرص العمل على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك من خلال النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف، عن طريق تعزيز التعاون والاتساق في هذا المجال ضمن منظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات المالية الدولية.

٩ - **نلتزم** باتباع نهج السياسة العامة الواردة في الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، حسب الاقتضاء، وبتنفيذ تدابير مصممة حسب ما يلائم ظروف البلدان وأولوياتها.

١٠ - **نشدد** على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز النمو، والقدرة على التكيف، والعدالة والتماسك الاجتماعيين، بما يشمل أولئك الذين لا يعملون في الاقتصاد النظامي. وفي هذا الصدد، نشجع بقوة المبادرات الوطنية والمحلية التي تهدف إلى توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لجميع المواطنين. وندعم الحوار العالمي المتعلق بأفضل الممارسات في مجال برامج الحماية الاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ونلاحظ، في هذا الصدد، توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الدنيا الوطنية للحماية الاجتماعية.

١١ - **نكرر التأكيد** على ضرورة اعتماد سياسات استشرافية، بما في ذلك اعتماد سياسات في مجال الاقتصاد الكلي تهدف إلى نمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع وعادل، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، والقضاء على الفقر، وإبقاء معدلات التضخم منخفضة ومستقرة، وتسعى إلى الحد من اختلالات التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي لكفالة استفادة الجميع من منافع النمو، ولا سيما الفقراء، ودمج تلك السياسات، بطريقة متسقة، مع الأهداف الاجتماعية وأهداف العمالة، مع التركيز على الاستراتيجيات التي يدعم بعضها بعضا وتؤدي إلى سرعة توسع نطاق العمالة المنتجة بمستويات مناسبة من الأجور.

١٢ - **نشدد** على ضرورة تدخل الحكومات على نحو أكثر فعالية لكفالة إخضاع السوق لأنظمة ملائمة بما يعزز القدرة الإنتاجية والعمالة الكاملة والعمل اللائق.

١٣ - **ندرك** أن قطاعاً خاصاً يتسم بالحيوية ويكون مفتوحا أمام الجميع ويعمل بصورة جيدة ويتحلى بالمسؤولية الاجتماعية هو أداة قيمة لتوليد النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ونؤكد على ضرورة السعي إلى وضع ما يناسب من أطر السياسات والأطر التنظيمية، على المستوى الوطني وعلى نحو يتفق مع القوانين الوطنية، بحيث تمكن تلك الأطر من تشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على المستوى المحلي، وتعزيز قطاع أعمال يتسم بالحيوية ويعمل بصورة جيدة، مع القيام في الوقت ذاته بتحسين نمو الدخل وتوزيعه، وزيادة الإنتاجية، وتمكين المرأة، وحماية حقوق العمال والبيئة، ونكرر التأكيد على أهمية ضمان استفادة الجميع من منافع النمو من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية.

١٤ - **نسلّم** بأنه لتحقيق تنمية منصفة وتعزيز اقتصاد يتسم بالحيوية، لا بد من توافر هيكل أساسي مالي يتيح حصول المشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على النساء وسكان المناطق الريفية والفقراء. وسنعمل على ضمان تمتع جميع الناس بمنافع النمو عن

طريق تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية وتحسين فرص الحصول على الخدمات في مجالي التمويل والائتمان. ونعترف بأن التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر، قد أثبت فعاليته في إيجاد فرص العمل الحر المنتج، وهذا أمر يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥ - **نؤكد من جديد أيضاً** ضرورة وضع وتعزيز سياسات فعالة لسوق العمل، بما في ذلك من أجل مشاركة المرأة والرجل في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على السواء مشاركة كاملة، بهدف التخفيف من البطالة والعمالة الناقصة.

١٦ - **ندرك** الحاجة إلى تصميم برامج تعليمية وتدريبية تسهم في تحسين القابلية للتوظيف والقدرات الفردية من خلال تطوير المهارات.

١٧ - **نحث** الدول، إضافة إلى الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، حسب الاقتضاء، كل في مجال اختصاصه، وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل والنقابات العمالية ووسائط الإعلام وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، على مواصلة وضع وتعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج لتحسين قابلية المرأة والشباب للتوظيف، ولكفالة استفادة الفئتين من العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، وذلك بطرق منها تحسين استفادة الفئتين من التعليم النظامي وغير النظامي وتطوير المهارات والتدريب المهني، والتعلم وإعادة التدريب مدى الحياة، والتعلم عن بعد، بما في ذلك في ميداني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات المبادرة الاقتصادية الحرة، ولا سيما في البلدان النامية، لتحقيق أهداف منها دعم تمكين المرأة اقتصاديا عبر مختلف مراحل حياتها.

١٨ - **نشجع** الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية مبنية على الأهداف الإنمائية الوطنية التي تكفل الربط القوي بين التعليم والصحة والتدريب والعمالة، وتساعد على الحفاظ على قوة عاملة منتجة وتنافسية، وتستجيب لاحتياجات الاقتصاد.

١٩ - **نسلّم** بأهمية وضع سياسات، بما في ذلك السياسات والتشريعات المتعلقة بسوق العمل، حسب الاقتضاء، تدعم نُظم الحد الأدنى للأجور النظامي أو المتفاوض بشأنه، وشروط العمل المقبولة، ومعايير العمل المعززة، حسب الاقتضاء، ومؤسسات التفاوض وإدارة العمل الجماعيين، وذلك لتحقيق أهداف منها تفادي دوامة الأجور الانكماشية، وزيادة الطلب، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، والحد من الفقر وانعدام المساواة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٢٠ - **نؤكد** ضرورة بناء كتلة حرجة من الطاقة الإنتاجية العملية والتنافسية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات في أقل البلدان نموا إذا ما أُريد لهذه البلدان الاستفادة من زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وزيادة قدرتها على التكيف في مواجهة الصدمات، وتحقيق نمو منصف وشامل للجميع، والقضاء على الفقر، وتحقيق التحول الهيكلي، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

٢١ - **نشجع** على تحسين الإنتاجية الزراعية بهدف تحسين الأمن الغذائي وفرص الحصول على السلع والخدمات، وتطوير العمالة في جميع مراحل سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة في القطاع الزراعي، إضافة إلى بناء القدرات التجارية في القطاع الزراعي بهدف رفع مستويات الدخل في كلٍّ من القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي في المناطق الريفية، ومساعدة الأسر الفقيرة على تحمل ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ونكرر التأكيد على أهمية تمكين المرأة الريفية بوصفها عنصرا حيويا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية.

٢٢ - **نؤكد من جديد** أهمية عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وطابعها الشامل، ومن ذلك دورها في تيسير تقييمات الإنتاج الغذائي والأمن الغذائي المستدامين التي تبادر البلدان إلى إجرائها، ونشجع البلدان على إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية التي وضعتها اللجنة بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

٢٣ - **نؤيد** التشجيع على الأخذ بنُهج مبتكرة في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق العمالة للجميع، بما في ذلك لمن ظلوا معطلين لوقت طويل.

٢٤ - **نسلّم** بأهمية توفير نظم الحماية الاجتماعية للاقتصاد النظامي وغير النظامي باعتبارها أدوات الإنصاف والإدماج والاستقرار والتماسك في المجتمعات، ونشدد على أهمية دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إدماج العمال غير النظاميين في الاقتصاد النظامي. ونحث الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع الكيانات ذات الصلة، بإعداد نظم للحماية الاجتماعية، وتعزيز فعالية هذه النظم أو توسيع نطاق تغطيتها، حسب الاقتضاء، كي تشمل فئات منها العاملون في الاقتصاد غير الرسمي، إدراكا منا للحاجة إلى نظم الحماية الاجتماعية من أجل توفير الأمن الاجتماعي ودعم المشاركة في سوق العمل، ونحث الحكومات أيضا على أن تركز اهتمامها، مراعية ظروفها الوطنية، على احتياجات من يعيشون في حالة فقر أو المعرضين للفقر، وأن تولي عناية خاصة لحصول الجميع على الخدمات الأساسية لنظم الأمن

الاجتماعي، إدراكاً منا بأن توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية يمكن أن يتيح قاعدة عامة يُعتمد عليها في التصدي للفقر والضعف.

٢٥ - **نؤكد** ضرورة تحسين الظروف التنظيمية والمبادرات المتخذة في مجال السياسات على نحو يشجع على روح المبادرة الحرة، مشددين على الدور الإيجابي الذي تقوم به المبادرة الحرة في توفير فرص العمل.

٢٦ - **ندعم** الأطر التنظيمية وأطر السياسات الوطنية التي تمكّن قطاعي الأعمال والصناعات من تعزيز مبادرات التنمية المستدامة، آخذين في الاعتبار أهمية تحلّي الشركات بالمسؤولية الاجتماعية. وندعو القطاع الخاص إلى اتّباع ممارسات الأعمال المسؤولة، كتلك التي يشجعها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٢٧ - **نشدد** على أهمية تعزيز استفادة الجميع من نظم الحماية الاجتماعية بطرق منها أن توضع، حسب الاقتضاء، حدود دنيا للحماية الاجتماعية تُحدد بمبادرة وطنية، ويُعمل بها باعتبارها عنصراً أساسياً في نظم الضمان الاجتماعي الوطنية، بما ينسجم مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن الحدود الدنيا الوطنية للحماية الاجتماعية، ومع مراعاة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ (١٩٥٢) بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) باعتبارها وسيلة هامة لمساعدة من يعيشون في فقر أو من هم معرضون للفقر، مع المساعدة في الوقت نفسه على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على القابلية للتوظيف وتعزيزها، والمحافظة على المكتسبات وزيادة توطيدها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - **نؤكد من جديد** أهمية تشجيع وتحقيق أهداف حصول الجميع بشكل منصف على التعليم الجيد، وعلى أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وحصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية كجزء من الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الإدماج الاجتماعي. ونقر بالحاجة المستمرة إلى معالجة ما تحدثه الأمراض غير المعدية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، وغيرها من الأمراض المعدية الرئيسية، من آثار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٩ - **نؤكد من جديد أيضاً** أهمية إطار عمل داكار المعني بتوفير التعليم للجميع، ونؤكد الالتزامات المتعلقة بأن يُكفل، بحلول عام ٢٠١٥، التعليم الابتدائي الجيد والكامل والمجاني والإلزامي، وأن تكفل فرص الحصول على هذا التعليم، وبأن تُحقق بحلول عام ٢٠١٥ المساواة بين الجنسين في التعليم، ونعتزم تعزيز السياسات الرامية إلى كفالة الوصول إلى التعليم بشكل كامل وعلى قدم المساواة وفي جميع المستويات، من خلال التعليم

المتواصل مدى الحياة، بما في ذلك تعليم الكبار والتعلم والتدرب من بعد، وإلى اعتماد أهداف حصول الجميع، وخصوصا النساء والفتيات، بشكل منصف على التعليم الجيد، وتشجيع تلك الأهداف وتحقيقها.

٣٠ - **نسلّم** بأنه من الضروري زيادة اليقظة وتحقيق احترام معايير العمل الدولية، ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز فرص العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، وتوفير العمل اللائق للجميع، مع الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظروف تتسم بعدم التمييز والإنصاف والمساواة والأمن والكرامة.

٣١ - **نقر** بضرورة احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وإعمالها على الصعيد العالمي، وفقا لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٣٢ - **نشدد** على ضرورة تذليل العقبات التي تعترض الإعمال التام لحق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، الأمر الذي يؤثر سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك إقصاؤها من أسواق العمل، وتعزيز قدرتها الإنتاجية وفرصها من العمالة والعمل اللائق.

٣٣ - **نشدد أيضا** على أهمية إزالة العقبات التي تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق لمن يعيشون في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والإرهاب.

٣٤ - **نشدد** على أهمية تعزيز وحماية حقوق المرأة العاملة، وعلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحواجز الهيكلية والقانونية والتخلص من المواقف النمطية السائدة إزاء المساواة بين الجنسين في العمل، وعلى المبادرة باتخاذ خطوات إيجابية للترويج لمبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة.

٣٥ - **نشجع** الدول الأعضاء على إجراء تحليل لقوانين ومعايير العمل الوطنية من حيث مراعاتها للمساواة بين الجنسين ووضع سياسات ومبادئ توجيهية مراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن الممارسات في مجال العمالة، استنادا إلى الصكوك المتعددة الأطراف، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالموضوع.

٣٦ - **نسلّم** بضرورة زيادة إتاحة الفرص للشباب للحصول على عمل منتج ولائق بزيادة الاستثمارات في مجال توظيف الشباب والدعم الفعال لسوق العمل وإقامة شراكات

بين القطاعين العام والخاص، وبتهيئة بيئة ملائمة لتسهيل مشاركة الشباب في أسواق العمل، وفقا للقواعد والالتزامات الدولية.

٣٧ - **نشدد** على ضرورة التصدي للتحديات الخاصة التي تطرحها عمالة الشباب في البلدان المتضررة من النزاعات. وفي هذا الصدد، نحث على تعاون قوي بين جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل تعزيز أفضل الممارسات وزيادتها.

٣٨ - **نشجع كذلك** الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز نهج متوازنة ومتسقة وشاملة للهجرة والتنمية على الصعيد الدولي وندرك مدى أهمية المساهمة التي يقدمها العمال المهاجرون لكل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد على حد سواء. ولتعظيم فوائد الهجرة الدولية لا بد أن نقاوم، مع الامتثال للتشريعات الوطنية ذات الصلة والالتزامات الدولية المعمول بها، المعاملة الجائرة والتمييزية للعمال المهاجرين وفرض قيود غير معقولة على هجرة العمالة. ونسلّم أيضا بضرورة أن تواصل الدول الأعضاء النظر في الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية لتحديد السبل والوسائل الملائمة لتعظيم فوائد التنمية والحد من الآثار السلبية، بوسائل منها بحث السبل الرامية إلى خفض تكاليف إرسال التحويلات وكفالة المشاركة النشطة للمغتربين وتعزيز مشاركتهم في الترويج للاستثمار في البلدان الأصلية ومباشرة الأعمال الحرة بين غير المهاجرين.

٣٩ - **نشدد** على أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة النطاق من المجالات، وذلك بهدف القضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع والإدماج الاجتماعي، حسب الاقتضاء.

٤٠ - **نؤكد** ضرورة صياغة سياسات فعالة وتنفيذها عن طريق عمليات شاملة، ولا سيما من خلال إجراء حوار اجتماعي واسع النطاق مع ممثلي العمال وأرباب العمل، والاهتمام بنوعية الحوكمة والخدمات العامة.

٤١ - **ندرك** الحاجة إلى تعبئة الموارد بقدر كبير من مصادر متنوعة، وإلى الاستخدام الفعال للتمويل، سعيا إلى تشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وفي هذا الصدد:

(أ) نشير إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والحيز المالي، بسبل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية والمكافحة الفعالة للتهرب من دفع الضرائب وهروب رأس المال؛

(ب) نشير إلى أن المكافحة المستمرة للفساد على جميع المستويات مسألة ذات أولوية، ونعيد تأكيد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره من أجل الحد من العقبات التي تحول دون تعبئة الموارد وتخصيصها بصورة فعالة ومنع تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الحيوية للتنمية؛

(ج) نسلّم بأنه من المهم تعزيز الأثر الإنمائي للاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، بوسائل منها تعزيز القطاع المنتج والمساهمة في إيجاد فرص العمل. وللمساهمة في التنمية، ينبغي لجميع الجهات المعنية أن تبذل الجهود لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو يكفل تكميل الأولويات الإنمائية للبلدان المضيفة. ويتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر مناخا استثماريا مستقرا ويمكن التنبؤ به ومواتيا، وينبغي تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية في هذا الصدد. وينبغي لسياسات الاستثمار أن تركز بقوة على التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع؛

(د) نؤكد من جديد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، ونؤكد من جديد أيضا أن إقامة نظام تجاري شامل وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف وكذلك تحرير التجارة على نحو فعال يمكن أن يؤديا دورا حاسما في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان أيا كانت مرحلتها من التنمية في طريقها نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

(هـ) نحث الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على مضاعفة جهودهم من أجل التوصل إلى نتيجة طموحة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية لبرنامج الدوحة الإنمائي، مع احترام مبادئ الشفافية والشمول واتخاذ القرار بتوافق الآراء، بقصد تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وللمشاركة بفعالية في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية والاستفادة من الفرص التجارية استفادة تامة، تحتاج البلدان النامية للمساعدة والتعاون الوثيق من جانب جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

(و) نؤكد أن الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تتعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

(ز) نؤكد الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل التنمية وتعزيزه وضمان استمراره في البلدان النامية، وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ونرحب بالخطوات الرامية إلى تحسين فعالية ونوعية المعونة القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

(ح) نلاحظ أن هيكل المعونة قد تغير تغيرا كبيرا في العقد الحالي. وقد أسهمت الجهات الجديدة المانحة للمعونة ونهج الشراكة الجديدة، التي تستخدم طرائق جديدة للتعاون، في زيادة تدفق الموارد. إضافة إلى ذلك، يتيح التفاعل بين المساعدة الإنمائية والاستثمار الخاص والتجارة والجهات الفاعلة الجديدة في مجال التنمية فرصا جديدة تستفيد المعونة من خلالها من تدفقات الموارد الخاصة؛

(ط) نرى أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكمل المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلا لها؛

٤٢ - **نشجع** على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن سبل معالجة ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في صفوف الشباب.

٤٣ - **ندعو** إلى تعزيز اتساق السياسات والشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء، والإقرار في نفس الوقت بالولاية وهياكل الإدارة الخاصة بجميع مكونات المنظومة، بغرض تشجيع إيجاد فرص العمل اللائق من خلال تعزيز الحوار بشأن السياسة العامة، والبحوث والتحليل، وجمع البيانات، بما فيها البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة، وتقديم المساعدة التقنية، ونسلّم في هذا الصدد بالدور الذي تضطلع به المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة.

٤٤ - **يساورنا قلق** إزاء ظروف سوق العمل والنقص الواسع النطاق في فرص العمل اللائق المتاحة، وخاصة للشابات والشبان. ونحث جميع الحكومات على مواجهة التحدي العالمي المتمثل في عمالة الشباب بوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات توفر للشباب في كل مكان فرص العمل اللائق والمنتج، ذلك أنه سيلزم على امتداد العقود المقبلة تهيئة فرص العمل اللائق من أجل ضمان التنمية المستدامة والشاملة للجميع والحد من الفقر.

٤٥ - **تدعو** الجهات المانحة والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والمجموعات الكبرى والقطاع الخاص، إلى دعم تنفيذ الاستراتيجيات العالمية المتعلقة بالعمالة، ونشجعها على القيام بذلك.

٤٦ - **تهيب** بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى مواصلة تنسيق أنشطتها بطريقة متماسكة من أجل دعم الحكومات الوطنية، بناء على طلبها، لوضع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها، وذلك في انسجام مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢، بطرق منها تيسير التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيزه.

٤٧ - **تهيب أيضا** بوكالات الأمم المتحدة وبرامجها أن تعزز جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان على وضع سياسات متسقة وموائمة للعمالة ومباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي، وأن تبرز الدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير منتدى عالمي لمناقشة تلك المسائل.

٤٨ - **تشجع** جميع أصحاب المصلحة على النظر في التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لإنشاء برنامج للمتطوعين الشباب تحت مظلة متطوعي الأمم المتحدة، وعلى دعم دعوة الأمين العام إلى إقامة شراكات أقوى مع الشباب ومن أجلهم، بوسائل منها تعزيز التركيز على الشباب في برامج العمالة.

٤٩ - **تشدد** على أهمية الإبقاء على العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل اللائق للجميع باعتبار ذلك موضوعا رئيسيا من بين المواضيع الشاملة المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة.

٥٠ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تنظر في القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق في مناقشات الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.